استراتيجية التنمية في فلسطين

د. عاطف علاونة

جامعة القدس المفتوحة

احتل مفهوم التنمية، منذ بداية عقد الخمسينات، اهتمامات متزايدة من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين في العالم. واختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر القائل بها. فمنهم مَنْ رأى ان التنمية هي عملية استخدام للموارد الاقتصادية المتاحة للجميع بشكل أفضل، وتحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني، ممّا ينعكس في زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي. ومنهم مَنْ قال بأن التنمية الاقتصادية مفهوم واسع يتضمّن اجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الانتاج، وهيكله؛ وفي توزيع عناصره بين مجالات مختلفة، ممّا يؤدي الى زيادة عناصر الانتاج المستخدمة وكفاءة هذه العناصر، وتالياً زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

في الواقع يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور اقتصادي عن مفهوم النمو الاقتصادي، وذلك لما يوجد بينهما من فوارق كبيرة تتمثل في ان التنمية الاقتصادية، حسب المفهوم الثاني، أوسع مدى من النمو الاقتصادي، فهي تعني تدخلاً ادارياً من الدولة لاجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وهي تؤدي بذلك الى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الاجمالي. أما النمو الاقتصادي فهو مفهوم ضيّق، يشير الى النمو التلقائي للاقتصاد والذي يمكن ان يحدث في احدى القطاعات الاقتصادية أولاً وانتاج بعض السلع ممّا يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي دون تغيّر اداري في عمل وأداء الاقتصاد، وهذا يحدث في المجتمعات مع مرور الزمن ويؤدي الى نمو طبيعي فيها.

ولكي تنجح التنمية الاقتصادية لا بدّ وان تواكبها تطوّرات اجتماعية تعمل على تغيير القيم والعادات والتقاليد غير المناسبة، والتي تشكّل أنماط السلوك في المجتمع. كما وان نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات رهن بايمان المواطنين بها وتفاعلهم معها ومشاركتهم فيها. وعلى الرغم من أهمية وفائدة الخبرة والمعرفة التي اكتسبت وتطوّرت في اقتصاديات التنمية، الاّ ان تنمية كل مجتمع يجب ان تتمّ في إطار الظروف السائدة في المجتمع المعني، والنظم الاقتصادية والاجتماعية التي تناسبه. وهذا يعني ان التنمية تتطلب تحديد معالم استراتيجية واضحة تناسب خصائص الاقتصاد المراد تنميته، وتكفل التغلب على العقبات الناشئة عن هذه الخصائص المختلفة. وعلى الاستراتيجية ان تشمل تغيّراً في هيكل الاقتصاد، وخلق بنية جديدة صالحة توافق النمو وتحقق له متطلبات انطلاقة، وذلك من طريق علاج الاختلال في حركة المتغيّرات الاقتصادية الرئيسة، ويتمّ ذلك من خلال